كيف تبحث الشرعية عن فوضى في الجنوب؟

هل تنذر حشود الإخوان ضد الجنوب بمواجهة مفتوحة؟

«الأمناء» قسم التقارير:

تحاول مليشيات الشرعية بكافة السبل أن تعيد دوران عجلة الاشتباكات مع القوات المسلحة الجنوبية مرة أخرى بعد أن أعلنت موافقتها على وقف إطلاق النار في أبين وذهبت باتجاه تأكيد جديتها في تفعيل الحل السياسي ممثلاً في آلية التسريع السعودية لتنفيذ اتفاق الرياض، غير أن تحركاتها على الأرض تبرهن على أن هناك رغبة طاغية في أن تكون هناك فوضى لا تتوقف في الجنوب باعتبار أن ذلك يساعدها على تنفيذ مخططات قوى إقليمية معادية تبحث عن موطئ قدم بالجنوب.

وتسير الشرعية في عدة اتجاهات متوازية بهذه الأيام، فهي تدفع عناصرها الإرهابية لاستهداف القوات المسلحة الجنوبية بصورة يومية في أبين وتحاول استفزاز المجلس الانتقالي الجنوبي الذي مازال متحكما في قرار ضبط النفس ويخمد نيران هذه الهجمات من دون أن يتورط في تصعيد قد تستغله الشرعية للتهرب من تشكيل حكومة جديدة.

ويتمثل الاتجاه الثاني في إثارة الشرعية فوضى أمنية وخدمية بمحافظة شبوة، ويبدو أن الهدف من تلك الفوضى أن تجعل مواطني المحافظة يدورون بدوائر مفرغة بحثاً عن الأمن والماء والكهرباء بدلاً من التفرغ لمقاومتها، إضافة إلى وضع مزيد من العقد أمام الحكومة الجديدة حال التوافق على تشكيلها، ومحاولة تصدير رأي عام رافض للحكومة عبر إفشال مهامها وعدم تركها تقوم بواجباتها تجاه الأزمات التي تعانيها المحافظة القابعة في ظلام دامس منذ أيام.

أما ثالث هذه الاتجاهات فتتمثل في سعي الشرعية إلى عرقلة مفاوضات تشكيل الحكومة بالأساس، إذ أنها تتصارع على وزارات خدمية بعينها تجعلها متحكمة في إنجاح الحكومة من عدمه، تحديداً وأنها ستكون حكومة كفاءات هدفها انتشال المحافظات المحررة من حالة الإهمال التي تعانيها في ظل فساد الشرعية الذي استمر لسنوات طويلة.

وتحاول الشرعية من خلال مفاوضات تشكيل الحكومة أن تبعث برسالة إلى المجلس الانتقالي الجنوبي والتحالف العربي مفادها أنها ستحاول قدر الإمكان إفراغ الحكومة الجديدة من مضمونها وأنها لن تسمح بتوجيه سلاحها ضد المليشيات الحوثية ولن تسحب عناصرها الإرهابية من شبوة وأبين، في محاولة لإفشال المباحثات من الأساس واستعادة الحلول العسكرية بينها وبين القوات المسلحة الجنوبية مرة أخرى.

سياسيون قالوا أن: «تيار قطر المهيمن على الشرعية يبحث عن فوضى خلاقة في الجنوب، لأن إفشال المباحثات السياسية يعني أنها ستكون هناك مواجهات عسكرية واسعة تستهدف بالأساس إدخال الجنوب في موجات جديدة من العنف واستنزاف القوات المسلحة الجنوبية بحيث لا تكون قادرة على مواجهة مليشيا الحوثية، وتفسح المجال أمام مزيد من التدخلات الإقليمية في الجنوب وهو هدف قطري تركي بامتياز تحاول الشرعية تحقيقه على أرض الواقع».

وأضافوا: «لكن في المقابل فإن القوات المسلحة الجنوبية وكذلك التحالف العربي لن يسمحا بتمرير ذلك المخطط ويحاولان بكافة السبل تفويت الفرصة على الشرعية لإدراكهما بحجم المخطط الذي يحاك من قوى إقليمية معادية، وهو ما ينعكس على انضباط الانتقالي الجنوبي في التعامل مع الخروقات اليومية للشرعية بأبين».

حشود إخوانية ضد الجنوب تنذر بمواجهة مفتوحة

ويبدو أنّ حكومة الشرعية بصدد إطلاق الرصاصة الأخيرة على اتفاق الرياض على النحو الذي يكتب النهاية لهذا المسار تحقيقاً لرغبتها الخبيثة المتمثّلة في إفشال هذه الخطوة بشكل كامل.

وتطال اتفاق الرياض الكثير من الخروقات الإخوانية الرامية لإفشال الاتفاق نظرًا لأنّ هذا المسار يستأصل النفوذ الإخواني من حكومة الشرعية بشكل كامل.

ورغم انقضاء المدة الزمنية للاتفاق في مرحلته الأولى وقد أفشلته الخروقات الإخوانية، جاء الدور على الآلية الجديدة التي أعلنتها السعودية والرامية للدفع بوتيرة أسرع نحو تنفيذ الاتفاق إلا أن مليشيا الإخوان عاودت خروقاتها من جديد.

ودفعت حكومة الشرعية بتعزيزات وآليات عسكرية من محافظة مأرب إلى مدينة شقرة في أبين لمواصلة العدوان على الجنوب، وكدست قيادات تيار الإخوان بالشرعية، هذا الأسبوع، حشودًا كبيرة في أبين التي يفترض خضوعها لوقف النار، في محاولة من قبل مليشيا الإخوان لإفشال الاتفاق الذي يهدف في المقام الأول إلى ضبط بوصلة الحرب ضد مليشيا الحوثي، وهو ما لا يرغب فيه حزب الإصلاح.

وشهدت جبهتا الطريبة ووادي سلا، خلال الساعات الماضية، تصعيداً متواصلاً من مليشيا الإخوان الإرهابية التابعة للشرعية للاشتباك مع القوات المسلحة الجنوبية، التي ردت عملاً بمبدأ الدفاع عن النفس.

هذا التحشيد الإخواني المتواصل ضد الجنوب ينذر بمواجهة عسكرية حتمية تكون أوسع نطاقاً في المرحلة المقبلة على نحو قد يكتب كلمة النهاية على الاتفاق.

وفي هذه الحالة، لن يكون الانتقالي مداناً بأي حال من الأحوال، فالانتقالي أبدى التزاماً كاملاً ببنود الاتفاق سواء في مرحلته الأولى أو مع إعلان آليته التسريعية وأفسح المجال أمام إنجاح الاتفاق وتنفيذه على الأرض لتفويت الفرصة على حكومة الشرعية من ممارسة مراوغة سياسية مفضوحة، لكن في الوقت نفسه، فإنّ الالتزام السياسي والعسكري من قبل الانتقالي بمسار الاتفاق لا يسلب منه حقه الأصيل في الدفاع عن نفسه وحماية أراضيه من اعتداءات غادرة تشنها مليشيا الإخوان الإرهابية.

ويمكن القول إنّ أي مواجهة عسكرية مفتوحة ستكون بمثابة إقدام من مليشيا الإخوان على حفر مقابرها بنفسها بالنظر لقدرات وبسالة القوات المسلحة الجنوبية التي تضحي بالغالي والنفيس في سبيل حماية أراضيها التي ستظل عصية على الاستهداف.

ولعلّ الصورة قد اتضحت أمام التحالف العربي فيما يتعلق بموقف القيادة الجنوبية مما يحدث على الأرض، والتزامها بالاتفاق ضمن جهودها التي تنخرط إلى جانب التحالف في الحرب على مليشيا الحوثي في مقابل سياسة إخوانية خبيثة ترمي إلى تصعيد الأوضاع بغية الحفاظ على مكاسبها ونفوذها.

لماذا روجت بعض الأقلام المأجورة لوجود نترات أمونيوم في ميناء عدن؟

«الأمناء» تقرير خاص:

صفعة أخرى نزلت على وجه المليشيات الإخوانية الإرهابية التابعة للشرعية، في إطار محاولات هذا الفصيل الإرهابي لاستهداف الجنوب عبر حرب نفسية تقوم على ترويج الشائعات.

ففي أعقاب انفجار مرفأ بيروت، أصبح الشغل الشاغل للكتائب الإلكترونية الإخوانية ترويج ادعاءات مفادها وجود كميات من نترات الأمونيوم في ميناء عدن، وهي نفس المادة التي دمّرت العاصمة اللبنانية.

و»نترات الأمونيوم» مادة صلبة بلورية بيضاء قابلة للذوبان بشكل طبيعي، وتعرف باسم «الملح الصخري»، وصيغتها الكيميائية هي NH4NO3.

وتستخدم نترات الأمونيوم في الغالب في الزراعة كسماد عالي النيتروجين، وهي مادة مستقرة نسبيا في معظم الظروف، وغير مكلفة من ناحية التصنيع، مما يجعلها المادة الكيميائية البديلة الأكثر شيوعا كمصدر للنيتروجين، والأقل تكلفة.

ودحرًا لهذه الأكاذيب الإخوانية، نفت إدارة الأدلة الجنائية في العاصمة عدن، في تقرير تقييمي، وجود شحنة حاويات لليوريا المخزنة في ميناء عدن.

وقال المعمل الجنائي التابع للإدارة، في التقرير، إنّ العينات عبارة عن سماد اليوريا، مشددًا على أن اليوريا بشكلها المتواجدة في الحاويات لا يمكن أن تنفجر.

وفحص المعمل ست حاويات، بعدما أشاعت أقلام مأجورة تخزين مادة نترات الأمونيوم المتفجرة في الميناء.

هذا النفي الرسمي يمثّل صفعة جديدة على وجه حكومة الشرعية التي حرّكت أبواقها المأجورة لترويج شائعة وجود هذه المواد شديدة الخطورة في مطار العاصمة عدن، ضمن حرب نفسية تشنها حكومة الشرعية المخترقة إخوانيًا يرمي إلى صناعة الفوضى في العاصمة، وهو ما ينم عن عداء كبير موجه ضد الجنوب وشعبه

كما أنّ هذا النفي ليس الأول من نوعه، ففي وقت سابق نفت سلطات ميناء عدن وجود 140 حاوية محملة بنترات الأمونيوم في ميناء عدن، محتجزة منذ ثلاث سنوات.

وقال بيان صادر عن الإدارة الإعلامية للميناء: «بحسب الإجراءات واللوائح والقوانين المنظمة لإجراءات عمل ميناء عدن في كل مرافقه وقطاعاته فإنه يحظر قبول مناولة وخزن أي شحنات تصنف بحسب التصنيف العالمي للمواد الكيميائية تصنيف رقم 1 وهي المواد المتفجرة والتصنيف رقم 2 والتي تحتوي على المواد المشتعلة وكذلك التصنيف رقم 7 للمواد المشعة».

وأوضح البيان أن بعض الشحنات القديمة الموجودة في أرصفة محطة الحاويات والتي تحتوي على مادة اليوريا العضوية والتي تستخدم كأسمدة زراعية وهي ليست بالمواد المتفجرة أو المشعة ولا يحظر عملية نقلها أو خزنها.

نفي آخر صدر عن لجنة الخبراء المشكلة لفحص ميناء عدن، التي نفت وجود أي مواد خطرة وتخزين حاويات تحتوي على مادة نترات الأمونيوم في الميناء.

وقالت في بيان، إنها سحبت عينات من خمس حاويات، وحولتها إلى المختبر لفحصها، وأشارت إلى إجراءات لتصريف الإرسالية في المحافظات المحررة، تحت إشراف رسمي، قبيل إجازة عيد الأضحى المبارك، وأضافت أن فحوصات العينات في هيئة البحوث بسيئون، أثبتت سلامتها، مؤكدة أن تأخير الإجراءات لتوجيهات أمنية.

ويندرج إقدام الأبواق والكتائب المأجورة على ترويج هذه الشائعة الخطيرة في إطار الاستهداف المتواصل الذي تتعرّض له الجنوب وتحديدًا العاصمة عدن، على النحو الذي يكشف مساعي حكومة الشرعية لإحلال الفوضى في الجنوب، والعمل على تقويض السلم الاجتماعي في عدن على وجه التحديد.

ولجوء الشرعية إلى هذا المخطط يأتي بعدما أفشل الجنوب عبر قواته المسلحة محاولات الشرعية للسيطرة على العاصمة عدن، التي ظلّت عصيةً على الاستهداف من قبل هؤلاء الأشرار، الذين يتركون أراضيهم لسيطرة الحوثيين، مقابل استهداف متواصل ضد الجنوب بغية نهب ثرواته ومقدراته.